الجمعة ١٥ كانون الأول ٢٠٠٠ ـ الموافق ١٩ رمضان ١٤٢١ هـ ـ العدد ٨٧٨٣ ـ السنة السابعة والعشرون

20001215-0002a-2

إقفال ملف الموقوفين اللبنانيين في سوريا

مشروع خط الغاز المصري ـ اللبناني ـ السوري اليوم: ٨٠٠ كيلومتر بكلفة ٦٠٠ مليون دولار في ٤ سنوات

يجتمع في السراي الحكومي عند التاسعة من صباح اليوم وزراء الطاقة في لبنان وسوريا ومصر، محمد عبد الحميد بيضون، محمد ماهر جمال وسامح فهمي، للتوقيع على مذكرة تفاهم مشتركة بخصوص انشاء خط الانابيب لنقل الغاز المصري الى اوروبا، عبر لبنان وسوريا وتركيا.

ويمتد الخط وفق الدراسات المنجزة من مدينة العريش المصرية الى مدينة طرابلس اللبنانية عبر المياه الدولية، ويبلغ طول هذا الجزء البحري حوالى ٤٠٠ كيلومتر، ويتوقع ان تنفذه شركة مصرية.

أما الجزء البري من طرابلس الى تركيا عبر سوريا، فيبلغ طوله حوالى ٤٠٠ كيلومتر ايضا، ويتوقع ان تنفذه شركة لبنانية ـ سورية مشتركة، تقوم لاحقا بالتسويق.

ووفق الدراسات، يستغرق إنجاز المشروع قرابة اربعة اعوام وتبلغ كلفته المقدرة حوالى ٦٠٠ مليون دولار منها ٤٠٠ مليون دولار للجزء البحري وحوالى ٢٠٠ مليون للجزء البري.

ومن المقرر ان تنقل الانابيب، في المرحلة الاولى، ١٢ مليون متر مكعب يوميا من الغاز المصري الى طرابلس، يستهلك لبنان منها حوالى النصف وينقل النصف الثاني الى تركيا والاردن لبيعه.

أما في المرحلة الثانية فيتم الاتفاق على زيادة الكمية المستوردة، وحسب الطلب على الغاز.

وفي المعلومات حول تمويل المشروع، ذكرت مصادر معنية ان هناك عروضا كثيرة وصل بعضها الى الحكومة اللبنانية، اضافة الى التمويل اللبناني والتركي والاردني المفتوح على التمويل الدولي عبر صيغة B.O.T.

ومن شأن هذا المشروع إضافة الى مردوده المالي، ان يخفف من ازمة التلوث الخانقة ويزيد من استخدام الغاز بدلاً من الفيول او المازوت، وهو امر سيخفف من الإنفاق المنزلي والصناعي لاحقا.

وكان الوزير المصري قد وصل الى بيروت مساء امس وأدلى بتصريح تحدث فيه عن اهمية المشروع والفائدة المرجوة منه للدول الخمس (مصر ولبنان وسوريا والاردن وتركيا) متمنيا ان يكون نموذجا للتعاون بين الدول المشتركة في الاتفاق.

أما الوزير محمد عبد الحميد بيضون فقال ان هذا المشروع مهم للغاية «لأننا في لبنان نستهلك الطاقة من المشتقات البترولية (فيول، مازوت وبنزين) ولا نستهلك الغاز مطلقا، والطاقة التي نستهلكها ملوثة جدا ونحتاج في لبنان الى التحول من استهلاك الفيول والمازوت الى الغاز لأنه أقل تلويثا لبيئتنا بخمس مرات من المشتقات التي نستهلكها حاليا».

وأضاف قوله «لقد بدأنا فعليا درس مختلف جوانب مشروع تحول إنتاج الكهرباء في لبنان من الفيول الى الغاز وهذا المشروع سيوفر علينا حوالى مئة مليون دولار سنويا ويجعل تلوث بيئتنا اقل ويدعم مركز لبنان السياحي والاقتصادي، ويزيد من وزن لبنان وسوريا ومصر الاقليمي ومن عمق العلاقة مع اوروبا.

ملف الموقوفين

على صعيد آخر، أقفل امس رسميا ملف الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية، بإذاعة النائب العام التمييزي عدنان عضوم اسماء خمسة وتسعين لبنانيا، حوكموا أو هم قيد المحاكمة من قبل السلطات القضائية السورية، بجرائم عادية تقع تحت طائلة قانون العقوبات.

(التتمة ص ٢٢)

Friday December 15, 2000 | AS.SAFIR

20001215-0602b-11

إقفال ملف الموقوفين اللبنانيين في سوريا

(تتمة المنشورص ١)

وإذا كان هذا الملف بفعل مواقف اهالي بعض المفقودين يقفل على «زغل شعبي»، فإن عضوم دعا هؤلاء الى عدم الرضوخ للابتزاز والغش، وأكد ان السلطات السورية العليا أبلغت لبنان بأنه لم يعد لديها أي موقوف لبناني غير المعلنة أسماؤهم او اولئك الذين سلمتهم الى السلطات اللبنانية، هذا الأسبوع.

وقد نقلت أوساط رئيس الجمهورية اميل لحود عنه ارتياحه لإقفال ملف الموقوفين في سوريا، وتفهمه «لردات فعل الاهالي بخصوص المفقودين الذين تعرضوا للخطف على يد الاحزاب والميليشيات اللبنانية التي تصارعت خلال فترة الحرب».

وأشارت هذه الاوساط الى ان الرئيس لحود «في صدد الطلب من مجلس الوزراء في جلسته المقبلة، وضع آلية للبحث عن مصير المفقودين في ضوء المعلومات التي يتقدم بها ذووهم الى المراجع الامنية المختصة».

ويتضح من اللائحة التي اذيعت، امس، ان اللبنانيين اللذين امضيا عقوبتهما في السجون السورية وسلما الى لبنان، امس الاول هما محمود نصر شندب (٢٥ سنة) ونبيل عبد الإله فواز (٢٨ سنة) بعدما أمضيا سبع سنوات في سجن دمشق المركزي بجرم القتل العمد وأعفيا من ثماني سنوات بفعل قانون العفو العام الذي صدر اخيرا، في سوريا.

وقد ظهر في اللائحة المعلنة اسما كل من وليد علي العبد الله وجوزف خويس اللذين قال ذووهما - عند إعلان لائحة المحكومين، انها متأكدان من وجودهما في السجون السورية.

وخويس متهم بالقتل قصدا ويمضي عضوبة السجن عشرين عاما فيما العبد الله اوقف بالجرم نسه قبل نحو خمسة اشهر.

ويتوزع اللبنانيون المحكومون في سوريا كما يأتي:

- خمسون شخصا بجرائم التهريب وتهريب المخدرات والاتجار بها.
- ستة اشخاص بجرم السرقة.
- شخص واحد بجرم تهريب الذهب.
- شخص واحد بجرم التزوير.
- شخصان بجرم الاغتصاب.
- خمسة اشخاص بجرم القتل العمد.
- سبعة اشخاص بجرم ترويج عملة مزورة.
- ثلاثة اشخاص بجرم سرقة سيارات.
- شخص واحد بجرم سحب شيك من دون رصيد.
- شخص واحد بجرم التسبب بوفاة، وشخص واحد بجرم إساءة الامانة.
- أربعة اشخاص بجرم القتل عمدا (أطلق سراح اثنين منهم).
- خمسة اشخاص بجرم السلب بالعنف.
- شخصان بجرم اختلاس أموال عامة.
- شخصان بجرم دعارة.

وتوجد بين الأسماء المذاعة ثماني نساء و٦٢ شخصا لم تتم محاكمتهم بعد وتتراوح تواريخ توقيفهم بين ١٣/٢/١٩٩٥ و٢٩/١١/٢٠٠٠.

ويصل عدد سائر الموقوفين في سوريا الى ١٤٩ شخصا يضاف إليهم ١٢١ شخصا سبق للسلطات السورية ان سلمتهم في العام ١٩٩٨ الى لبنان، بعدما كان الرئيس الياس الهراوي قد اورد ان عدد البنانيين في السجون السورية ٢١٠ اشخاص.

وإذا كانت الجمعيات التي تعنى بحقوق الانسان تستند الى الرقم الذي اعلنه الهراوي، في العام ١٩٩٧، فهذا يعني، حسب اوساط رسمية، ان الملف قد اقفل فعليا بالاستناد الى المعطيات العلمية. (راجع صفحة ٤).